journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023

Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

دِلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى ثُبُوتِ السُّنَّةِ الْمُنْشِئَةِ لِلْأَحْكَامِ

Intellect's evidence of the establishment of the Sunnah establishing rulings

الدكتور. عبد الحليم بن ثابت

Bentabet_abdelhalim@outlook.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

تاريخ الإرسال: 2023/03/05 **تاريخ القبول: 2023/04/11**

1- الملخـــص:

تتناولُ هذه الورقة البحثية موضوعًا كثُر الكلام عليه واللَّغط فيه، إذ أنَّ موضُوعات الوحي وما يتعلقُ بها وما أتت بهِ مِن أمورٍ وأحكامٍ سالت فيها أقلامُ الكُتَّاب والْمُصنفين والْمُفكرين في القديم والحديث، وما هذا البحثُ إلَّا تكملةٌ لِمَا سُوِّد ونُشر في هذا الْمَجال، فتحدثتُ فيه عن معنى السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام وأقسامها وتفريعاتها وأحكامِها ثُم ذكرتُ أهم الأدلة العقلية على ثُبوتها، ثم أردفتُها بالشُّبه والدَّعاوى التي قيل عنها أنَّها عقلية، كما تناولتُ بالدِّراسة والتوضيح والبيان كُل مسألةٍ مِن هذه الْمَسائل وذلك بذكرِ الحُججِ والبراهينِ القويةِ والأدلةِ الساطعةِ في بابِها إظهارًا للحقِّ ونُصرةً لسُنَّة النبيّ العدنان.

الكلمات المفتاحية: 1– العقل 2– السُّنَّة 3– الْمُنشئة 4– الْمُستقلة 5–الأحكام.

I- Abstract:

This paper addresses a topic on which speech and pressure abound. In the words of the pens of writers, writers, writers, thinkers of old and modern, This research is a complement to what has been prevailed and published in this area. In which I spoke about the meaning of the Year establishing sentences and their sections, branches and judgements, and then I mentioned the most important mental evidence of their substantiation, Then I wanted her to resemble her and the arguments that she was said to be mental, and I also studied, clarified and described each of these issues by mentioning the arguments, strong evidence and bright evidence in her door to show truth and victory for the Sunna of the Prophet Adnan.

Keywords: 1- Reason 2- Sunnah 3- Established 4- Independent 5- Judgments.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

1- المُقدمـــة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُعد مباحث السُّنَّة النبوية والْمَسائل التي أُثِيرت حولها خاصةً في الأزمنة الْمُعاصرة مِن الأمورِ التي يجبُ العناية بها والتركيز عليها ودفع الشُّبه الْمُثارة حولها والرَّد على مُنكريها ومُنكري شيءٍ مِنها بحُججٍ قويةٍ وأدلةٍ داحضةٍ وأهدافٍ ساطعةٍ وحقائقَ عقليةٍ دامغةٍ، فمِن هذه الفكرة ومِن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لِتسليطِ الضوء على ظاهرةٍ انتشرت وبليةٍ طمَّت حتى علَا صِيتها في الآفاق وانتشرت انتشارًا مُريبًا بين الْمُثقفين والْمُهتمين بَلْهَ بعضَ الدَّارسين مِن أنَّه لا تُوجد أدلةٌ عقليةٌ لإثباتِ أنَّ السُّنَّة مُنشئةٌ للأحكام ومُستقلة بالتشريع عن القُرآن، فمِن هذا ومِن غيره كان موضوع ورقتِنَا "**دِلالة العقل على ثُبوتِ السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام**" واخترنا خمسًا مِن أبرزِ الأدلةِ العقلية، مع إردافِها بخَمسٍ مِن أبرزِ الشُّبهِ والدَّعاوى التي أُثِيرت في هذا الْمِضمار؛ إتمامًا للفائدة الْمَرجوة مِن دراستنا.

1-1- إشكالية البحث:

تتركَّز في سُؤال محوري: **هل تُوجد أدلةٌ مِن العقلِ لإثباتِ أنَّ السُّنَّة مُنشئة للأحكام؟** ويتفرع عنه:

- ✓ ما هي أبرز الأدلة العقلية على إثبات أنَّ السُّنَّة مُنشئة للأحكام.
- ✓ وما هي أبرزُ الشُّبَه العقلية الْمُثارة في هذه الْمَسألة قديمًا وحديثًا.
- ✓ وما مدى تداخُلها مع موضوع حُجية السُّنَّة عُمومًا.

1-2- الدِّراسات السابقة:

مِن خلال بحثي الْمُتواضع وفي حدود علمي -والله أعلم- لم أجد مَن أفردهَا ببحثٍ مُستقل، وإن ورد مِن بعضهم الإشارةُ إليها في بابِ حُجية السُّنَّة عُمومًا وخاصةً الأدلة النَّقلية مِنها، أمَّا الأدلة العقلية فكلامُهم مُجرَّد إشاراتٍ عابرةٍ وتنبيهاتٍ لطيفةٍ، لذا قمتُ بجمعِ ما تيسر لي مِن أدلةٍ عقليةٍ وشُبَهِها لتكونَ الدِّراسة مُتكاملةً في موضُوعِهَا، شامِلَةً في مضمُونِهَا، مُتجانسةً في مدلُولِهَا.

1-3- أهدافـــه:

- ✓ إثباتُ أنَّ السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام مُجمعٌ عليها بين العُلماء والعُقلاء.
- ✓ إبرازُ دورِ العقل في قضايا السُّنَّة وخاصةً ما أنشأت بِه مِن أحكام.
- ✓ إثراءُ موضوعاتِ السُّنَّة النبوية بالبحث والدِّراسة.

1-4- خطة البحث:

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

ارتأيتُ تقسيمه على مبحثين:

الأوَّل؛ وذكرتُ أبرزَ خمسةِ أدلةٍ عقليةٍ على ثُبوتِ أنَّ السُّنَّة مُنشئة للأحكام.

والثاني: وتناولتُ فيه خَمسًا مِن أبرزِ الشُّبه والدَّعاوى الْمُثارةِ في نفسِ الْمَسألة.

وجعلتُ قبل الْمبحثين تمهيدًا وسمته بـــ: **مُصطلحات وتقسيمات وآرَاء**: وفيه تعريفٌ بالسُّنَّة وبالإنشاء وبالأحكام وبالألفاظِ ذاتِ الصلةِ بالموضوع إلى تعريفٍ للسنَّة الْمُنشئة للأحكامِ، ثم ذكرتُ تقاسيمَ السُّنَّة بالنسبة للقُرآن، مع ذكري لأقوالِ العُلماء فيها، وأخيرًا مَن نقل الإجماع عليها.

وفي **الخاتمـــة** ذكرتُ أهم نتائج البحث، مع ذكري لأهم التوصيات.

2– مُصطلحات وتقسيمات وآرَاء:

1–2– تعريفُ السُّنَّة: أ–لغة: تدورُ معانيها على: الطريقةِ والمنهجِ والسيرةِ (ابن فارس، 1979، صفحة 3/61) و (ابن منظور، 1414، صفحة 13/225).

ب–اصطلاحا: تختلفُ باختلافِ قائليها والذي نريدهُ **السُّنَّة عند الأصوليين** لجعلهم إياها دليلًا مِن أدلةِ الشرع ومِن أجملِ التعاريف لها قولُهم: "ما كان عليه رسولُ الله À اعتقادًا أو قولًا أو فعلًا أو إقرارًا أو تركًا؛ **على وجه التَّشريع**" (الربَّاح، 1439، صفحة 21).

2–2– الإنشاءُ في لغة العرب: مصدرٌ مِن الفعل أنشأ، وهو: بمعنى الابتداء (ابن منظور، 1414، صفحة 13/225).

3–2– الحُكم.

الحُكم في اللُّغة: مصدرٌ مِن الفعل حَكم، بمعنى: المنع والصرف، ومنه الحُكم وهو: العلم والفقه والقضاء (ابن منظور، 1414، صفحة 12/141).

والمقصود بالحُكم هنا الشرعي وهو في اصطلاح الأصوليين: "خطابُ الله الْمُتعلق بأفعالِ الْمُكلفين بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع" (الزركشي، 1994، صفحة 1/156).

4–2– ألفاظ ذات الصلة بالموضوع:

وهُما؛ لفظَا الاستقلال والتشريع، لصلتهما الوطيدة بالْمَوضوع، فالأوَّل أقربُ للإنشاء والثاني لصِيقٌ بالحُكم.

1–4–2 الاستقلال: لغـــة: مصدرٌ مِن الفعل استقلَّ، وهو على معانٍ: الارتفاع والارتحال، والاستبداد والانفراد (ابن منظور، 1414، صفحة 11/566).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

2–4–2 التشريع: لغـــة: هو مصدرٌ مِن الفعل شرَع، بمعنى السَّنِّ، والفتح، والإنفاذ، والبيان، والظهور، والوضوح (ابن منظور، 1414، الصفحات 175–8/177).

واصطلاحًا: هو "إصدارُ الأحكامِ وإنشاؤُها وبيانُها للنَّاس للعملِ بها". وهو في الأصلِ الشرعي حقٌّ خالصٌ لله (الزحيلي، 1436، صفحة 1/28).

2–5– تعريفُ السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام.

الناظرُ في الكتب التي اهتمت بمعاني الْمُصطلحات والألفاظ وحتى التي عُنيت بحُجية السُّنَّة ومدلولاتها لا يجدُ تعريفًا لها عندهم وإنَّما يذكرونها ويُمثلون لها بالأمثلة؛ ولعل السبَبَ في ذلك وُضوح معناها ومرامِيها، وقد عرِّفَت عند بعضِهم: "**السُّنَّة التي تأتي عن رسول الله À بأحكامٍ جديدةٍ، لم يرِد في القُرآن الكريم دليلٌ عليها مِن جنسِ موضوعها، بل سكتَ عنها، ولم يُذكر فيها ما يُثبتها ولا ما يُنافِيها**" (جاناقجي، 2019، صفحة 26)، وهو تعريفٌ جامعٌ ودقيقٌ وشاملٌ لكونه استعمل لفظة "الجِدَّة"، ولفظة "لم يرد في القُرآن"، وهي "التي سكتَ عنها القُرآن و لم يرد فيه ما يُثبتها أو يُنافيها".

2–6– تقاسيمُ السُّنَّة مع القُرآن.

ذكر العُلماء أنَّ السُّنَّة على أقسامٍ ثلاثةٍ؛ –اللَّهم إلَّا ما ورد عن الحجوي مِن تقسيمها لأربعةٍ (الثعالبي، 1995، صفحة 1/106) وتعقَّبه عبد الغني بأنَّها كما قرَّروها لا تخرج عن الثلاثة (عبد الخالق، 1995، الصفحات 497–501)–، وأوَّلُ مَن انبرى لهذا التقسيم الشافعيُّ فذكر لها أوجُهًا ثلاثةً مع القُرآن، إلَّا أنَّ الذي يهُمُّنا مِن الأوجه: "مَا سنَّ رسولُ الله فيما ليس فيه نصُّ كتاب" (الشافعي م.، 1938، الصفحات 91–92).

وهذا الذي قرَّرَه ابن قُتيبة: "سُنَّةٌ أتاهُ بها جبريل عن الله" (ابن قتيبة، 1999، الصفحات 283–287).

وابنُ القيم: "أن تكون مُوجبةً لحُكمٍ سكت القُرآنُ عن إيجابه أو مُحرِّمة لِما سكت عن تحريمه" (ابن القيم م.، 1423، صفحة 1/218).

ويقولُ أيضًا: "سُنة مُتضمنة لحُكمٍ سكت عنه الكتاب فتُبينه بيانًا مُبتدأً. **ولا يجوزُ ردُّ واحدةٍ** مِن هذه الأقسام الثلاثة، وليس للسُّنَّة مع كتاب الله **مترلَةٌ رابعة**" (ابن القيم، الطرق الحكمية، 2019، الصفحات 186–1/187).

2–7– السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام وآراءُ العُلماء فيها.

تنوعت آراء الْمُنكرين للسُّنَّة لشيعٍ وجماعاتٍ فمِنهم؛ مَن يُنكرها جُملةً فلا حُجة إلَّا في القُرآن، ومنهم مَن يُنكر خبر الآحاد، وتمسكوا فقط كسابقيهم بالقُرآن وبما وصلنا مِنها بشرط التواتر، ومِنهم مَن لا يَقبلُ إلَّا ما كان

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Date of Publication : 04-06-2023 pages: 15-30 Year: 2023 N°: 01 Volume: 37

منها بيانًا لحُكمٍ قُرآني، وقصرُوا عملها إلَّا في البيان فقط (الشافعي، جماع العلم، 2011، الصفحات 10–33)، وكلامُ الشافعي ينطبقُ لكُلِّ حالٍ وزمانٍ إلَّا في أزمنتنا فأصبَحنا نسمعُ مَن يُضعف الحديث بالذوق وآخر بالرَّأي وآخر لِمُخالفتها العُلوم التجريبية وغيرها مِن الشُّبَهِ الْمُثارةِ قديمًا لكنها في سرابيلَ عصرية وأشكالٍ مُختلفةٍ وآراءٍ مُفتعلةٍ، والغرضُ الأساسُ منها إسقاط الدِّين بالكلية، ولم يكن هؤلاء أشجع مِن الكفار والْمُعاندين في زمنِ رسول الله À لَمَّا نزلت عليهم الآيات الواضحات فردُّوها وقالوا لا نتركُ عِبادة اللَّات والعُزى فقال الله فيهم: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ**﴾ فجاءَهم الرَّد مِنه لنبيه: ﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ [يونس: 15].

الناظرُ في هذه الْمَسألةِ لا يغضُّ الطَّرف ولا يكون بمنأى عن مسألة حُجية السُّنَّة، فحُجيتها الأصلُ والبابُ وما أنشأته مِن أحكامٍ فرعٌ مِنه، لذا لم نُورد مسائِل عديدةٍ؛ كمُوافقةِ السُّنَّة للقُرآن ومُفسرةٌ ومُفصلةٌ لِمُجمله وناسِخةٌ له؛ وكمسألةِ تنشئتها لحُكمٍ زائدٍ عنه، وهل كُلُّ ما ورد فيها له أصلٌ مِن كتاب الله، وهل الخلافُ لفظي أو مُعتبر، وغيرها، وإنَّما ذكرتُ ما قُرِّر في تعريفها، وتكلمتُ بصورةٍ عامةٍ عنها والتي هي أصالةً مِن مباحثِ "حُجية السُّنَّة"، وعليه فأنظارُ العُلماء فيها على قولين مُستنبطين مِن النُّقُولِ السابقِ ذكرها؛ وهُمَا:

أ– السُّنَّة مُنشئة للأحكامِ مُستقلةٌ بالتشريع.

ب– السُّنَّة غير مُنشئة للأحكامِ ولم تأتِ بشيءٍ غير ما في القُرآن.

فمِن خلال هذين القولين، تجدُ في ثنايا هذا البحث أدلةً عقليةً وشُبَهًا والرَّد عليها.

8–2– السُّنَّة مُنشئة للأحكامِ إجماعًا.

قال الشوكاني: "اعلم أنَّه **قد اتفق مَن يُعتد به مِن أهلِ العلم أنَّ السُّنَّةَ الْمُطهرةَ مُستقلةٌ بتشريعِ الأحكام، وأنَّها كالقُرآن في تحليلِ الحلالِ، وتحريمِ الحرام**... والحاصلُ أنَّ ثبوت حُجية السُّنَّة الْمُطهرة **واستقلالَها بتشريعِ الأحكامِ ضرورةٌ دِينية، لا يُخالِفُ في ذلك إلَّا مَنْ لا حَظَّ له في دِينِ الإسلام**" (الشوكاني، 2009، الصفحات 1/197–195)، وأكده وزاد عليه الحجوي بقوله: "خلافًا للخوارج" (الثعالبي، 1995، صفحة 1/104)، وبهما قال عبد الوهاب (خلاف، 1998، الصفحات 37–38).

وأشار إلى هذا الشافعيُّ وإن لم ينقل إجماعًا على ذلك فبوَّب بعدَّة تبويبات أبرزُها: "وقد سنَّ رسولُ الله مع كتابِ الله، **وسنَّ فيما ليس فيه بعَيْنه نصُّ كتابٍ**. وكُلُّ مَا سُنَّ فقد ألْزَمَنَا اللهُ اتباعَه..." (الشافعي م.، 1938، الصفحات 79 و88–89).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

وقد خالفَ في ذلك الشاطبي فجعلها رُتبة مُتأخرةً عن الكتاب في الاعتبارِ لا مُستقلة عنه (الشاطبي، 1997، صفحة 4/294)، وقد رَدَّ عليه في هذه الْمَسألة وبيَّنَها غاية البيان عبد الغني (عبد الخالق، 1995، الصفحات 519–540) و (جاناقجي، 2019، الصفحات 45–71)، وقد عُدَّ خِلافًا لفظيًّا لا قطعيًّا (السباعي، 2017، صفحة 350).

3– المبحث الأول: دِلَالة العقلِ على ثُبوت السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام.

نتطرقُ فيه لأبرزِ خمسِ أدلةٍ عقليةٍ على تنشِئتها للأحكام مِن غير تكلفٍ ولا تطويلٍ وإنَّما نذكرُ الدَّليل وما يُوافِقُه، وهي:

1–3– الدليل الأوَّل: تكفَّلَ الله بحفظِ القُرآن هو تعهدٌ بحفظِ السُّنَّة أيضًا خاصةً ما جاءت به مِن أحكامٍ جديدةٍ.

الفِطرُ السليمةُ والعقولُ الناضجةُ تقول بما جاء عن الله وبمَن جاء بهِ عن الله وباللِّسان الذي نُقل بهما، فلا يُتصور أنَّ الذي يأتي عنه لا يكونُ له شيءٌ في الذي جاء به بدليل قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، والذِّكر هُنَا عامٌ، ومَا مِن شيءٍ يجبُ أن يُحفظ إلَّا ولا بُد له مِن أمرين: "الألفاظ" و"المعاني"، ودُونَ حفظِ هذا المعنى –وهو السُّنَّة– ضياعٌ للألفاظ –وهو القُرآن–، ويتأكدُ هذا بأنَّ الْمَعنى أشق وأصعب مِن حفظِ اللَّفظِ لتجوز الزيادةِ فيه والنقصانِ منه، ولذا لا يتردد العُقلاء مِن أنَّ الآية واردةٌ في حفظهما قُرآناً وسُنةً، وخاصةً ما أتت به مِن أحكامٍ، ولذا قال ابن المبارك: هذهِ الأحاديثُ المصنوعةُ؟ قال: يعيشُ لها الجهابذة، وذكر آية سورة الحجر؛ قال القاري مُعَقِّبًا: وكأنَّه أراد: أنَّه مِن جُملةِ حفظِ لفظِ الذِّكر: حفظُ معناه، ومِن جُملة معانيه: **الأحاديثُ النبويةُ الدَّالةُ على توضيح مَبانيه** كما قال تعالى: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: 44]" (القاري، 2015، صفحة 354).

2–3– الدليل الثاني: القُرآن أحوجُ للسُّنَّة مِن السُّنَّة إلى القُرآن، وخاصةً ما أتت به مِن أحكامٍ وشرائع.

وهذا يُؤكدُ السابقَ ويزيده لأنَّه يستحِيلُ على أيٍّ كان فَهْمُ مُراد الله إلَّا بسُنَّة نبيِّه À، ورسولُ الله لا شكَّ أنَّه أعلمُ الخلقِ على الإطلاق بمُراد القُرآن لكونهِ هو الذي أتى به ونقله إلينا، وذلك لدليلين:

أوَّلُهما: دِلالةُ القُرآن في غير ما آية على أنَّ السُّنَّة تأتي مُبيِّنَة له، ومِنها آية سورة النحل السابقة الذكر، ومنطوقُها: لقد أنزلنا عليك يا محمد هذا القرآن لِتُبيِّنَه للناس.

وهنا يَرِدُ سُؤال يحتاجُ لجواب؛ هل هذا البيان يقتضي أن لا يُزاد على الأمر الْمُبَين شيء ولا يُفصَّل فيه؟

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Date of Publication : 04-06-2023 pages: 15-30 Year: 2023 N°: 01 Volume: 37

وثانيهما: حاجَةُ القُرآن لبيان النبيّ À لكونِهَا مِن رسالته، وإذا كان هو أعلمَ النَّاس بهِ وأدراهم بمُراده فلا بُدَّ مِن النبيِّ À أنْ يُفسره لأصحابِهِ ولأُمته مِن بعده، بل لا بُد أن يكون تفسيرُه هذا مِن أعظم مهامِ نُبوته، ومِن أجلِّ وظائفِ رسالتِه.

وبهذا نتأكدُ يقينًا أنَّها تأتي بمسائِلَ استقلت بها عن القُرآن، إذ مِن مقاصد الْمُبيِّن والشارِح زيادةُ أمورٍ ليست فيه، وفي هذا يقول تعالى عن الشِّقاق والتَّخاصم وغيرها مِن مسائل الخلافِ التي أوجبَ علينا ردَّها جميعًا إلى الله والرَّسول: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ [النساء: 59].

3–3– الدليل الثالث: السُّنَّة مُنشئة للأحكام في عهدِ الصحابة.

فكمَا كانوا يَعُدون القُرآن الْمَصدر الأوَّل للتشريع كانوا يَعُدون ما أتى به هذا النبيُّ الْمصدر الثاني، ويدلُ على ذلك أمران:

الأوَّل: أنَّ هذا هو جارِي العادة التي لا تنخرِمُ للخلق مع زُعمائهم، فهو جارِي عادة أنبياء الله مع أتباعهم، بل في الْمُعظمين عندهم: أنَّهم يكونُون حريصين عُلى عُلومهم وعلى معرفةِ سِيرهم وأحوالِهم للاقتداء بهم.

والأمرُ الثاني: أنَّ عشراتِ الأُلوفِ مِن رِوايات السُّنَّة التي رواها الرُّواة، لئن شكَّ أحدٌ في ثُبوت آحادها، فلا يشك بأنَّ مجموعها يُثبت هذا الْمَعنى الْمُتواتر، وبها نُدرِكُ إدراكًا جازمًا بأنَّ السُّنَّة كانت مصدرًا لم يُفرط فيه الصحابة، فلا يُمكن لأيِّ بشرٍ كان نُكرانها في ذلك الزَّمان، ثم نستغني نحنُ عنها، ونحنُ أحوج النَّاس لها ولإدراك معانيها وفهمِ مغازيها وشرحِ ألفاظها واستنباطِ أحكامِها ونُظمها وقواعِدها.

ثُم: بماذا يمكنُ أن نستغني عن مصدرٍ للتشريع كان مصدرًا للصحابة؟! أبالقُرآن نستغني عنها؟! لقد كان القُرآن لديهم، وهم به أعلم، وبلُغته وأسلوبه أدرى، وبفقه مُراد الله فيه أدرك، وإلى عميق معانيه أغوص!!، وهم مع ذلك لم يستغنوا عنهَا؛ فإذا احتاجَ هؤلاء إليها لِمعرفةِ شرع الله، فنحنُ إليها أشدُّ حاجةً وأعظمُ افتقارًا، وما لم يتِمَّ الدِّينُ إلَّا به في زمنِهم، فلن يتمَ الدِّينُ بدُونه بعدَهم... مِن باب أولى (العوني، 1436، الصفحات 21–42).

4–3– الدليلُ الرَّابع: القولُ بمُوافقةِ وبيانِ وتأكيدِ السُّنَّة للقُرآن قولٌ بتنشِئَتِهَا للأحكام.

وما يُؤكده ويدفعُ كثيرًا من الشُّبه أنَّه إذا ورد شيءٌ مُبينٌ ومُفصل في القُرآن فلا حاجة لإعادةِ بيانه وتَكريره في السُّنَّة، وإنَّما تُفصل ما لم يُفصلْ في القُرآن وتُوضحه وتزيد عليه، ولا أدلَّ عليه؛ مِن قصصِ الأنبياء والرُّسل والأمم السابقين والفتن والملاحم الواردِ ذكرها فيه، فالقُرآن فصلَّ ما لم تفصله وتذكره لُنا، لهذا "فالتأكيد فرعُ الصلاحية

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

للتأسيس، وفي التبيين نوعُ تنشئةٍ وانفرادٍ وزيادةٍ في تفاصيلِ الحُكم الْمَبيَّن، فكُلُّ ما يُفرَض مانِعًا مِن الإنشاءِ والاستقلالِ يكون مانعًا مِن البيان والتوضيح" (عبد الخالق، 1995، صفحة 508).

5–3– الدليل الخامس: أنَّ حِفظ السُّنَّة مِن لوازمِ شهادةِ أنَّ محمدًا رسول ومِن باب أولى تنشئتِهَا للأحكام.

وهذا مِن أهمِّ الأدلة وأخطرِها لتعلُّقه بالرُّكن الأوَّل، فشهادةُ أنَّ محمدًا رسولُ الله À لا تتمُ إلَّا بأمور: طاعته فيما أمر، وتصديقه، واجتنابُ ما نهى عنه، وعبادةُ الله بما شرع (ابن عبد الوهاب، 2002، صفحة 70).

فإذا كانت طاعتهُ واجبةً بمُقتضى شهادةِ أنَّ محمدًا رسول الله À، وإذا تيقنَّا مِن كونه كان يأمرُ وينهى ويُرشد ويُؤدِّب وينصحُ ويَهدِي، فسوفَ يدُلُّك ذلك على وُجوب حفظِ سُنَّتِه، ومِن بابِ أولى تنشئتها للأحكام، لأنَّ تحقيق طاعتِهِ لا يتحققُ في كلِّ ما صدر منه إلَّا بذلك؛ وما دام أنَّه أمرَ بالقُرآن وأمرَ بغيره، فلن تتحققَ طاعتُه الواجِبَةُ إلَّا بطاعتِهِ في كُلِّ ما بلَّغ به، مِن القُرآن وغيره، وما أطاع رسولَ الله À مَن أطاعَه في أمرٍ بلَّغه إياه في القُرآن، وهو لا يُطيعه في أمرِه الوارد في السُّنَّة، وتمامُ الطاعةِ والتصديقِ أنَّ نُقِرَّ بما جاء عنه –وهي السُّنَّة– لأنَّنا قَبِلنا بما جاء عن الله – وهو القُرآن–، وخاصةً ما تعلق مِنها بتنشِئةِ الأحكام (العوني، 1436، الصفحات 10–13).

4– المبحث الثاني: الشُّبه العقلية والدَّعاوَى الْمُثارة مِن أنَّ السُّنَّة ليست مُنشئةً للأحكام.

هذا الْمَبحث تأكيدٌ وتأييدٌ لما قُرِّر سابقًا، فكما ذكرنَا خمسةَ أدلةٍ عقليةٍ نُردِفها كذلك بأبرز الدَّعاوى والشُّبه في ذات الموضوع، مع الردِّ عليها.

4–1– الشبهة الأولى: دعوى مُخالفة السُّنَّة للعقل.

منكرو السُّنَّة مِن الْمُستشرقين والْمُستغربين اتخذوا الإنكارَ سبيلًا والعقل دليلًا فردوا أحاديث كثِيرة تُخالفُ العقل على حدِّ قولهم وزعمهم، وغايتهم تكذيبُ الْمُعجزاتُ المادية التي أجراها الله على يدِ رسولِه بالإضافة إلى الْمُعجزة الْمَعنوية الخالدة القُرآن، ونسوا أو تناسوا أنَّ الله أيَّد نَبِيَّهُ بالْمُعجزات مِن جنسِ ما أيَّدَ بِهِ جميع الرُّسل، وقد ردَّها غيرُ واحد مِنهم وأنكروها مع ورودها في القرآن مثل: شق الصدر، والْمِعراج، ونبعِ الماء بين أصابعه، والعلم بالحديث النفسي عند الآخرين، فهذِه وغيرها كلُّها عندهم أكاذيب وخُرافات لِمُخالفتها العقل.

و لم يتوقفوا عند هذا فقط بل حتى الغيبيات التي وردت على لسانِ رسولِه يكذبُونها ويُنفُون وُرُودها وحُصولها لأنَّها مخالفةٌ للقُرآن.

ولتفنِيدها لا بُدَّ مِن ذكر ممنوعين وخُلاصة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Date of Publication : 04-06-2023 pages: 15-30 Year: 2023 N°: 01 Volume: 37

فالأوَّل: ما له سببٌ أو عِلَّة يتوقفُ عليها وُجوده، فإنَّ العقل يمنعُ وُقوعه إذا لم يسبقه سَبَبُهُ أو عِلَّته، مثل: الارتواء بدُون شُرب الماء، والصعودِ للفضاءِ بدُونِ حامل، والإنجابُ بدون لقاء الذكر والأنثى، والعلمُ بما يدورُ في النفس بدُون إفصاح، وغيرها.

فالعقلُ يمنع وُقوعها لعدم تقدُّم السبب أو العِلَّة، وإن كان يمنعُ وقوعها لأمرٍ نسبي كما سيأتي.

والثاني: ما ليس لهُ سببٌ أو عِلَّةٌ يتوقفُ وجودهُ عليها، وهذا يمنعه العقل منعًا مُؤبدًا، ولا يحدُث في الْمَنع خللٌ أبدًا، وهو ما يُسمى بالضرورات العقلية، مثل: تقدم الوالد على ابنه في الزَّمن، والجُزء أكبر مِن الكُل، واليوم واسطة بين أمسِ والغد، وغيرها مِن الصور التي يمنعُ حُدوثها منعًا قاطعًا في جميع الأوقات والأماكن.

والخُلاصة: أنَّ الحديث النبوي لم يَرِدْ فيه مثالٌ واحدٌ يُخالفُ الثاني، ومَنِ ادعى الْمُستحيل فعليه البيِّنة.

وأمَّا الأوَّل فالسُّنَّة تتفوقُ فيه على العقل، ولا يكونُ إلَّا على سبيلِ الْمُعجزة لنبيٍّ أو كرامةٍ لوليٍّ أو استدراجٍ لشَقِيٍّ.

وما جعلها اللهُ إلَّا ليقهَر بهَا غُرور العقلِ والعلمِ، وإلَّا فماذا يملكُ العقل مِن نجاة إبراهيم عليه السلام مِن النار التي أُلْقِي فيها، وماذا يملكُ العقلُ مِن شأن عصا موسى في أوضاعها وتقلباتها، وغيرها مِن الأمور الخارقةِ التي وقعت للأنبياء غيرهما كسُليمان وعيسى ونوح ولوط.

إنَّ العقلَ هُنَا لا يملِكُ إلَّا التسليم والإذعان، وإن أصر هؤلاء فيلزمُهم أن يكذبوا القُرآن، لأنَّه روى مثل ما روت هذه الأحاديث النبوية (الشيخ، 2020، الصفحات 298–303).

2–4– الشبهة الثانية: دعوى أنَّ الإسلام لم يأتِ إلَّا بالقُرآن وحدَهُ.

وقد ورد في القُرآن ما يدعو إلى أُمَّةٍ واحدة تحت رايَتِه فقط، قال تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**﴾ [العنكبوت: 51]، هذه ومَا جاء في غيرها مِن الآياتِ هو الأمرُ الأعظم الذي مِن أجله أُرسِل النبيّ À للبشريةِ وهي جمعُهم تحت رايتِهِ، حتى بدأ تدوينُ السُّنَّة وكتابتها وروايَتِها وظهر القول بتنشئتها للأحكام فأدَّى إلى تفرُّق الأمة وتشتتها شيعًا وتشرذُمِها أحزابًا وفِرقًا.

والرَّدُّ عليها: أنَّ القائِلَ بهذا يقرِّرُ أمرًا خطيرًا وهو؛ أنَّ النبيَّ À مُكلفٌ مِن ربِّه إلَّا بالقُرآن وباقي الأمور لا دخلَ له فيها، حتى لا تتشتَّتُ وتفترِقُ هذه الأمة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Date of Publication : 04-06-2023 pages: 15-30 Year: 2023 N°: 01 Volume: 37

فنقولُ؛ هذا كلامُ ربِّنَا بين أيديكم و لم يُفصل لنا كُلَّ شيء بدليل أنَّه أمرنا بالصلاة والزكاة وبأركان الإسلام دُون تفصيلٍ أو بيانٍ أو تحديدٍ للأوقاتِ والكيفيات، بل لو كان هذا التفصيلُ فيه كَمْ يكونُ حجم الْمُصحف يا تُرى! لَا شكَّ أنَّه أضعافُ أضعافِ ما بين أيدنا، وهذا لم يقل به أحدٌ لا قديمًا ولا حديثًا.

وزد؛ فمِن الْمَعلوم أنَّ الخلافَ إمَّا أن يكون في طريقة؛ الثبوت أو الدِّلالة، وهل يعني كلامُكم هذا أنَّكم ستعصِمُون النَّاس إذا قُلتم بأنَّ السُّنَّة ليست مُنشئةً للأحكام ولا يُحتج بها، أو ستعصِمُونهم مِن الخلاف في دِلالات القُرآن كالقُرْء والحيض وغيرها مِن الْمَسائلِ والأحكامِ التي ذُكِرَت فيه.

إنَّ هذه الشبهة زادت الشرخ اتساعًا والخرق طُولًا وعرضًا، ولنا أن نقول: أليس في تركنا للسُّنَّة وعدم الاحتجاج بها وبما أنشأت واعتبارها أنَّها ليست وحيًّا مُنَزَّلًا يُعطينا نتيجةً حتميةً ونصبحُ أمامَ أمرٍ واقعٍ لا مفرَّ مِنه ولا ملجأ إلَّا إليه وهو؛ أنَّ كُلَّ عقلٍ أصبح نبيًّا يُشَرِّع ما شاء، لِمَن شاء، وكيفما شاء، لأنَّه مِن البديهي أنَّ العقول والفُهوم تتفاوتُ مِن واحدٍ لآخر.

وأمَّا قولكم بأنَّ الإشكال بدأ بتدوينها فيَرِد عليه؛ أليس مِن العقل السليم أنَّنا لا نُجَوِّزُ رِواية القُرآن وقراءته بالْمَعنى، فكيف لنا أن نُجَوِّزَ رِوايَتَها بالمعنى وبالشروط التي ذكرها أهلُ الاختصاص، فأيُّهُما أولى بالعنايةِ والحفظِ الذي يأتي بالألفاظ كما جاءت –وهو القرآن– أو الذي يأتي بمعانيه ولو بشرُوطٍ وضعت لقبولها –وهي السُّنَّة–؛ فلا شكَّ بأنَّ الذي يأتي بمعانيه، ولا ريبَ أنَّ هذا مِن أكبرِ الأدلةِ على بداية تدوينها في حياةِ النبيّ À، نعم لم يُدون كُلُّ شيء ولكن دُونت وبقيت أشياءُ دُونت في قادمِ الأمر.

3–4– الشبهة الثالثة: دعوى أنَّ الاحتكامَ إلى السُّنَّة وما أنشأت بِهِ مِن أحكامٍ مُؤد للإشراك بالله.

الدِّينُ الإسلامي يدعو لعبادةِ الله وحدَهُ لا شريك لَهُ؛ قال تعالى: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾ [الأنعام: 57] و[يوسف: 40 و67]، واحتكامُ غيره معه وهو النبيّ À وما جاء به مُؤدٍّ لعبادَةِ غيرِه معه.

والرَّدُ عليها: أنَّ الأنبياءَ جميعُهم كانت لهم سُننٌ ثابتةٌ تلقوها مِن ربهم فلفظة "الحِكمة" مثلًا واردةٌ في حقِّ نبيِّنا وباقي الأنبياء؛ قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ**﴾ [النساء: 113]، وغيرها مِن الآيات الواردة فيه وفي حقِّ الأنبياء؛ كنوح وصالح وإبراهيم وعيسى عليهم السَّلام.

والسُّؤال الذي يطرح نفسه ما الذي تلقاهُ الأنبياء مِن ربِّهم؟ وما هو تفسيرُ الحكمة الْمُشار إليها؟ (الشيخ، 2020، الصفحات 184–186)، جاء بيانُها عند الشافعي فقال: "الحِكمةُ سُنَّة رسول الله، وهذا يُشبه ما قال. لأنَّ

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

القُرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَتْهُ الحِكمة، وذَكَرَ الله مَنَّهُ على خَلْقِهِ بتعليمهم الكتاب والحِكمة، فلم يَجُزْ أن يُقال الحِكمَة ها هنا **إلَّا سُنَّةُ رسُولِ الله**" (الشافعي م.، 1938، صفحة 78).

ونُردِفُ؛ أليس في دليلكم هذا استشكالٌ، فالشرع الذي نُؤمنُ به شرعٌ مُتكامل صالحٌ لكُلِّ زمان ومكان، بل هو كالكلمة الواحدة هذا يُكمِّلُ هذا وهذا يُبيِّنُ هذا وهذا يُفصِّلُ هذا، فلا تعارض بينهما ولا تباعد ولا تخالف.

4–4– الشبهة الرَّابعة: دعوى أنَّ الصَّحابَةَ وناقِلِي الوحي إلينا بَشَرٌ لا يُمكن الوُثوق بهم وقبولِ روايتِهم وأخبارِهم.

وأساسُها أنَّهم بشرٌ يُخطئون ويُصيبون، وأنَّهم ليسوا بمعصومين، ويعتريهم ما يعتري أحوال البشر، ولا أدلَّ على ذلك اعترافُ غيرُ واحدٍ منهم بقوله: "ليس كُلُّ ما حَدَّثْنَا بِهِ سمِعناهُ عن النبيِّ À ولكننا لَا نُكذِّب بعضَنَا" (جولدتسيهر، 2013، صفحة 55).

والرَّد عليها: يكونُ بأسئلة؛ أوَّلُها: كيف وصلكم هذا القُرآن؟ وكيف وصلتكم أخبار هذا النبيِّ؟ وكيف آمنتم به؟ إن كنتم آمنتم، وكيف وكيف.

وثانيها: يمتنعُ عقلًا ومنطقًا أن يتوارثَ أناسٌ عن أناسٍ إلى زماننا هذا كلامًا كُلُّه كذِبٌ على شخصية تُمثل قدوة الْمُسلمين وإمامهم وأسوتهم، فباتفاقِ هؤلاء مع اختلاف بُلدانهم ومشاربهم ومآربهم فهذا مِن الْمُستحيل، ولكن القوم ديدنُهم الطعن والشك في هذه الْمَرويات وفي مَن أتى بها مع قبولهم لكلامِ أُنَاس لم يسمعوا مِنهم ولم يروهم ويُعظمون كلامهم، بل ليس لهم ولَا إسنادٌ مُتصل بهم، ولا كتابٌ منسوبٌ إليهم، ولا غيرها، ومع ذلك يُثبتون الْمَنقول عنهم، ويتشدقون ويتقعرون بالاحتجاج به دون خجلٍ ولا حياءٍ ولا ارتياب.

وثالثها: سلَّمنا لكم جدلًا أنَّ هذا الكلام مُختلق مصنُوع، فهل سيسكتُ الخُلفاء الرَّاشدون مثلا أو هل سيسكتُ بقية الصحابة مع اختلافهم، وهل سيسكتُ مَن أتى بعدهم وهلم جرًّا، فهذا ممتنع عقلا –لِمَن كان له عقل– وهم الذين رووا لنا: ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)) (البخاري، 1422، صفحة 2/80) وسمعوا ذلك مِن قوله وحفظوه وأدوه لنا، وقد أجمع أهلُ السُّنَّة على عدالتهم وعُلو منزلتهم (ابن عبد البر، الاستيعاب ، 1992، صفحة 1/19).

فإذا عُرِف هذا وتبيَّن فلا يُتصور في أحدٍ مِنهم الكذبَ على النبيِّ À وهُم الذين نصروه وفدوهُ بأموالِهم وأنفُسِهم؛ فهذا علي بن أبي طالب وهو مِن أقربِ النَّاس إليه نسبًا وقرابةً يقولُ: "إذا حدثتكم عن رسول الله فلأن أَخِرَّ مِن السماء أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أكذِب عليه" (البخاري، 1422، صفحة 4/200)، بل كانوا يبكون وتنتَفِخُ أودَاجُهم

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

عند قولهم قال رسول الله À (بن حنبل، 2001، صفحة 7/343)، "حتى قال بعضُ الأصوليين: لو لم يكن لرسول الله À مُعجزةٌ إلَّا أصحابُهُ لكفَوْهُ في إثباتِ نُبوَّتِه" (القرافي، 2014، صفحة 4/265).

وما يُؤكد يقينَ مَا نُقل إلينا وصِحته ما كتبه الألماني هارولد موتزكي عن دراسته لكتابٍ مِن كُتب السُّنَّة الْمُطَّهرةِ وجعله كعينةٍ للنظر في حقيقةِ صِلَتِهَا بمُصنفيها، وتوَّصل بعدها إلى أن حَكم بصحةِ نِسبَتِه لِمُؤلفِه فقال: "بالإمكان إثباتُ أنَّ "مُصنف" عبد الرزاق: يرجعُ إلى الوقت الذي يزعُمُه الْمُسلمون"، وقال: "**أصبَح مِن الصعب على الْمُستشرقين في هذا الوقت: زعمُ أنَّ الْمُسلمين زيَّفُوا الإسنادَ في بدايةِ مُنتصفِ القرنِ الثاني**"، وشرح قائلًا: "ومِن خلال الأسانيد تبيَّن أنَّه مِن الْمُستحيل "مِن ناحيةِ الاحتمالات" تزييفُ كُلِّ هذه الأسانيد التي تفرَّعت على هذه الْمُدة الطويلة، وعلى مناطق جُغرافية شتى، وعلى الرِّجال بهذا العدد الكبير! ولكن الإسناد بقي إلى درجة كبيرةٍ مُتصلا" (الربَّاح، 1439، الصفحات 93–94).

ونزيدُكم سُؤالًا؛ كيف قبلتم بتبليغهم القُرآن و لم تقبلوا بالسُّنَّة ومِنها الْمُنشئة؟ بل ما هو المعيار الذي أخذتم به للتفريق بين هذا وتلك، حتى نأخذ به ونبيِّه للناس؟

وآخر: كيف انتشر الإسلامُ في أقطارِ الأرضِ ورُبوعها هذا الانتشارَ الهائِل والشامِل، وأنتم تدَّعون أنَّهُم كذبَةٌ دجالونُ؟، بل البديهيُّ أنَّ الكذب مِن أرذلِ الصفاتِ في الْمَرء وأشنعها، فكيف بمن كانت هذه رَزِيَّتُه يُبلِّغ عن الله وعن نبيِّه دِينهُ مِن قُرآنٍ وسُنةٍ وأحكامٍ وتشريع.

5–4– الشبهة الخامسة: دعوى أنَّ السُّنَّةَ الْمُنشئة للأحكام آحاد، فهي تُفيد الظَّن لَا القطع.

ومضمونُها أنَّ السُّنَّة لا تستقلُ بالتشريع وأنَّها تبينُ وتُخصص وتُقيد ما في الكتاب، وأنَّ ذلك يجبُ أن يكون بالأحاديثِ الْمُتواترة لا الأَحادِية، لأنَّها ظنية الثبوت ظنية الدِّلالة، وبالتالي لا يقوى على الاحتجاج بها في مُقابلة القطعي مِن الآيات (الغزالي، 2003، الصفحات 176–182).

والرَّد عليها وبيان عوارِها، بأنَّ هذا التقسيم لم يكن في أفضلِ الأزمنةِ والقُرُون، فهذا عصرُ الخُلفاء ومَن أتى بعدهم فما ثبتَ وصحَّ عن هذا الرَّسول عملوا به وتمسكوا و لم ينظروا إلى عددِه أو مَن سمعه، إلَّا أنَّنا نُقِرُّ على ما استقر عليه الاصطلاح وسُطِّر في الكتب والمصنفات، مِن تقسيمها إلى آحادٍ ومتواتر، والآحادُ فيها ينقسمُ لتقسيمات ثلاثة؛ غريب وعزيز ومشهور، وليس ما يتبادرُ للأذهان بأنَّه ما رواه واحد عن واحد فقط.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

فمِمَّا يجبُ أن يُعلم؛ أوَّلا: بأنَّ أخبار الآحاد على مراتِب فهي تتفاوتُ في القُوة والدَّرجة والْحُجية، وأنَّ مِنها ما تلقته الأُمَّة بالقبول واحتفت به القرائن كأن يكون مُخرَّجا في الصحيحين، أو أحدِهما، أو يكون مِمَّن وصل إلى حدِّ الشهرة، أو يكون مُسلسلا بالأئمة الحُفاظ الْمُتقنين، فهذِه القرائن وغيرها تُكسِبُه قوةً وصِحةً وحُجيةً.

هذه لا خلافَ في قبولها والعملِ بها.

ولكن العُلماء اختلفوا فيما إذا لم تتلقَّه الأُمَّة بالقبول و لم تحتف به القرائن؛ هل يُفيد الظن أم يُفيد العلم؟

فذهب جمهورُ الأصوليين أنَّ خبر الواحد العدل لا يُفيد إلَّا الظن، وذهب جمهورُ أهل الحديث إلى أنَّه يُفيد العلم وهو اليقين، وذهب بعضٌ مِنهم إلى أنَّه يُفيد الظن، لأنَّهم نظروا إلى مصدر الأخبارِ كلّها واحد، سواء ما أفاد العلم أو أفاد الظن، وهو هذا الرَّسول، وإن اختلفوا في نوعِ الإفادَةِ: أيُفيد علمًا قطعيًّا، أم ضروريًّا، أم نظريًّا، إلَّا أنَّهم جميعًا اتفقوا على أنَّه يجبُ العمل بِهِ (الشوكاني، 2009، الصفحات 180–1/184).

وثانيا: إجماعُ العُلماء على الاحتجاجِ بالسُّنَّة الأحادية ووجوبِ العمل بها إذا صحَّ ثُبوتها عن رسول الله À، سواء ذلك في العقائد أو الأحكام أو الفضائل (ابن عبد البر، التمهيد ، 2017، صفحة 192/1).

وثالثا: أليس في قولتِكم هذه دعوى إلى القولِ بأنَّ العُلماء قد اشتغلوا ودوَّنوا الكتب وحرَّروا الْمَسائل بما لا يُفيد ولا يأتي بمنفعة.

ونُمثل لتثبيت خبر الواحدِ والإجماعِ عليه بما ذكره ومثَّل به الشافعيُّ في تولية أبي بكر الصديق على الحَجِيج فقال: "وبعث رسول الله أبا بكر والِياً على الحجِّ في سنةِ تسعٍ، وحضَرَهُ الحجُّ مِن أهل بُلدانٍ مُختلفةٍ، وشُعوبٍ مُتفرِّقة، فأقامَ لهُم مناسكهُم، وأخبرهُم عن رسول الله بما لهم وما عليهم..."، و لم يكن للصحابيِّ الْمُتلقِّي للخبر أن يقول لِمَن أرسلهُ رسول الله "أنت واحدٌ، وليسَ لكَ أن تأخذ مِنَّا ما لم نسمعْ رسول الله يذكرُ أنَّه علينا" (الشافعي م.، 1938، صفحة 415 و417 و419).

وما يزيدُ هذا القول تأكيدًا أنَّ ما نُقل إلينا كُلُّه آحاد؛ فمِن الله إلى جبريل، ومِن جبريل إلى رسولِ الله À، ومِنه إلى الصحابيِّ أو الصحابةِ؛ أَلَا ترى بأنَّه واحدٌ عن واحدٍ عن واحد، ولكن أين العقول التي يُمجدونها ويدعُون إلى التحاكمِ إليها، ولعل الفرق الجوهري أنَّنا نجعلُ العقل لا يقضي على الشرع، بل الشرعُ قاضٍ عليه.

5– الخاتمـــة.

1. السُّنَّة الْمُنشئة للأحكامِ هي التي انفردت عن القُرآن بحُكمٍ، وسكت عنها، و لم يدُلَّ دليلٌ فيه على نفيها أو إثباتِها.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

2. تنوعت آراءُ العُلماء في تقسيم السُّنَّة مع القُرآن إلَّا أنَّهم مُتفقُون على ثلاثة، ومِنها ما أتت به مِن أحكامٍ جديدة.

3. اتفق العُلماء والعُقلاء على أنَّها كالقُرآن في تحليلِ الحلالِ وتحريمِ الحرامِ.

4. اتَّسمت الأدلة العقلية بكثرتِها ولعلَّ مِن أبرزها أنَّ مِن لوازِم شهادةِ أنَّ محمدًا رسول الله À حِفظُ السُّنَّة وخاصةً ما أتت به مِن شرائع مُستقلة.

5. كُثرت الشُّبه والدَّعاوى وتنوعت إلَّا أنَّها لم تُقاوم الحُجَج القوية والبراهين السَّاطعة مِن الْمَعقول.

6. موضوعُ السُّنَّة الْمُنشئة للأحكام مِن مواضيع ومباحث حُجية السُّنَّة عُمومًا.

6- وأمَّا عن **توصيتَي البحث**، فهُما:

1. البحث والتفتيش عن الشُّبَهِ والدَّعَاوى الْمُثارة في مواضيعِ الوحي ودِراستها والرِّد عليها خاصة مِن الْمَعقول.

2. جعلُ ورشاتٍ وندواتٍ دوريةٍ ومُلتقياتٍ علميةٍ وكُتُبٍ جماعيةٍ لِموضوعِ السُّنَّةِ وما أنشأت به مِن أحكام.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

7- المراجـــع

- إبراهيم الشاطبي. (1997). الموافقات. القاهرة: دار ابن عفان.
- أحمد القرافي. (2014). الفروق. دمشق: مؤسسة الرسالة.
- أحمد بن حنبل. (2001). المسند. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أحمد ابن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر.
- إيجناس جولدتسيهر. (2013). العقيدة والشريعة في الإسلام. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- حفصة جاناقجي. (2019). السنة المنشئة للأحكام استقلالا (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.
- الشريف العوني. (1436). الأدلة اليقينية على حفظ السنة. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.
- عبد الغني عبد الخالق. (1995). حجية السنة. الرياض: الدار العالمية.
- عبد الله ابن قتيبة. (1999). تأويل مختلف الحديث. بيروت: المكتب الإسلامي.
- عبد الوهاب خلاف. (1998). علم أصول الفقه. القاهرة: مكتبة الدعوة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 04–06–2023
Date of Publication : 04-06-2023 pages: 15-30 Year: 2023 N°: 01 Volume: 37

- أبو عمر ابن عبد البر. (1992). الاستيعاب. بيروت: دار الجيل.
- أبو عمر ابن عبد البر. (2017). التمهيد. لندن: مؤسسة الفرقان.
- محمد ابن عبد الوهاب. (2002). الأصول الثلاثة وأدلتها. بيروت: عالم الكتب.
- محمد ابن منظور. (1414). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- محمد الحجوي الثعالبي. (1995). الفكر السامي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- محمد الزركشي. (1994). البحر المحيط. بيروت: دار الكتبي.
- محمد الغزالي. (2003). تراثنا الفكري. القاهرة: دار الشروق.
- محمد ابن القيم. (1423). إعلام الموقعين. الدمام: دار ابن الجوزي.
- محمد ابن القيم. (2019). الطرق الحكمية. الرياض: دار عطاءات.
- محمد الشافعي. (1938). الرسالة. القاهرة: مصطفى البابي.
- محمد الشافعي. (2011). جماع العلم. القاهرة: دار ابن الجوزي.
- محمد البخاري. (1422). صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة.
- محمد الربَّاح. (1439). دلالة العقل على ثبوت السنة النبوية.
- محمد الشوكاني. (2009). إرشاد الفحول. القاهرة: الفاروق الحديثة .
- محمد حسن الشيخ. (2020). حراسة السنة. القاهرة: مفكرون الدولية.
- محمد الزحيلي. (1436). الإعجاز القرآني في التشريع. بيروت: دار ابن كثير.
- مصطفى السباعي. (2017). السنة ومكانتها من التشريع. القاهرة: دار السلام.
- الْمُلا القاري. (2015). مصطلحات أهل الأثر. بيروت: المكتبة الهاشمية.

7- Ālmrāj‘.

- ‘Abd al-Ghanī ‘Abd al-Khāliq. (1995). Ḥujjīyat al-Sunnah. al-Riyāḍ : al-Dār al-‘Ālamīyah.
- ‘Abd Allāh Ibn Qutaybah. (1999). Ta’wīl mukhtalif al-ḥadīth. Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī.
- ‘Abd al-Wahhāb Khallāf. (1998). ‘ilm uṣūl al-fiqh. al-Qāhirah : Maktabat al-Da‘wah.
- Abū ‘Umar Ibn ‘Abd al-Barr. (1992). al-Istī‘āb. Bayrūt : Dār al-Jīl.
- Abū ‘Umar Ibn ‘Abd al-Barr. (2017). al-Tamhīd. Landan : Mu’assasat al-Furqān.
- Aḥmad al-Qarāfī. (2014). al-Furūq. Dimashq : Mu’assasat al-Risālah.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد: 37 العدد: 01 السنة: 2023 الصفحة: 15–30 تاريخ النشر: 2023–06–04

Volume: 37 N°: 01 Year: 2023 pages: 15-30 Date of Publication : 04-06-2023

• Aḥmad ibn Ḥanbal. (2001). al-Musnad. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
Aḥmad Ibn Fāris. (1979). Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. Bayrūt : Dār al-Fikr.
• almulā al-Qārī. (2015). muṣṭalaḥāt ahl al-athar. Bayrūt : al-Maktabah al-Hāshimīyah.
• al-Sharīf al-‘Awnī. (1436). al-adillah alyqynyh ‘alá ḥifẓ al-Sunnah. Makkah al-Mukarramah : Dār ‘Ālam al-Fawā’id.
• Ḥafṣah jānāqjy. (2019). al-Sunnah al-munshi’ah lil-aḥkām astqlālā (Risālat mājistīr). Kullīyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā : al-Jāmi‘ah al-Urdunīyah.
• Ibrāhīm al-Shāṭibī. (1997). al-Muwāfaqāt. al-Qāhirah : Dār Ibn ‘Affān.
• Muḥammad Ibn ‘Abd al-Wahhāb. (2002). al-uṣūl al-thalāthah w’dlthā. Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub.
• Muḥammad Ibn manẓūr. (1414). Lisān al-‘Arab. Bayrūt : Dār Ṣādir.
• Muḥammad al-Ḥajwī al-Tha‘ālibī. (1995). al-Fikr al-sāmī. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
• Muḥammad al-Zarkashī. (1994). al-Baḥr al-muḥīṭ. Bayrūt : Dār al-Kutubī.
• Muḥammad al-Ghazālī. (2003). turāthinā al-fikrī. al-Qāhirah : Dār al-Shurūq.
• Muḥammad Ibn al-Qayyim. (1423). I‘lām al-muwaqqi‘īn. al-Dammām : Dār Ibn al-Jawzī.
• Muḥammad Ibn al-Qayyim. (2019). al-ṭuruq al-Ḥikmīyah. al-Riyāḍ : Dār ‘aṭā’āt.
• Muḥammad al-Shāfi‘ī. (1938). al-Risālah. al-Qāhirah : Muṣṭafá al-Bābī.
• Muḥammad al-Shāfi‘ī. (2011). Jammā‘ al-‘Ilm. al-Qāhirah : Dār Ibn al-Jawzī.
• Muḥammad al-Bukhārī. (1422). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Bayrūt : Dār Ṭawq al-najāh.
• Muḥammad alrbbāḥ. (1439). Dalālat al-‘aql ‘alá thubūt al-Sunnah. al-Riyāḍ : Markaz Dalā’il.
• Muḥammad al-Shawkānī. (2009). Irshād al-fuḥūl. al-Qāhirah : al-Fārūq al-ḥadīthah.
• Muḥammad Ḥasan al-Shaykh. (2020). Ḥirāsat al-Sunnah. al-Qāhirah : Mufakkirūn al-Dawlīyah.
• Muḥammad al-Zuḥaylī. (1436). al-i‘jāz al-Qur’ānī fī al-tashrī‘. Bayrūt : Dār Ibn Kathīr.
• Muṣṭafá al-Sibā‘ī. (2017). al-Sunnah wa-makānatuhā min al-tashrī‘. al-Qāhirah : Dār al-Salām.